المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

دراسة

أضواء على الأزمة البيئيّة المعاصرة

د. عبد الرزاق الدواي | سبتمبر ٢٠١٢

أضواء على الأزمة البيئيّة المعاصرة

سلسلة: دراسات

د. عبد الرزاق الدواي | سبتمبر ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧٩٧٤+| فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

ملخّص

"عالَمُنَا اليوم في حاجةٍ ماسَّة إلى تعاقُدٍ جديدٍ بين الأمَم، مُؤسَّس على التحالُف الوثيق بين المعرفة العلميّة والتكنولوجيا، والتنمية، وحماية البيئة، والإعلام الكُفء والمسؤول. تعاقدٌ جديد مُؤَطَّر قانونيًّا وأخلاقيًّا بقيَم المسؤولية والتضامُن والمشاركة والعدل والإنصاف".

تقترح هذه الدّراسة مقاربةً تحليليّة للأزمة البيئيَّة الرّاهنة؛ بتناول ظواهرها ومؤشّراتها الجديدة؛ والرُّؤيَة العلميَّة الحديثة المُفَسِّرَة لها، ومُجمل مَوَاقِف الدّول والإعلام إزاءها. ومعلوم أنّ مظاهر هذه الأزمة، تشكّل حاليًّا واقعًا بيئِيًّا جديدًا، تُرَى آثارُه وتداعياته الكارثيّة الملموسة، وهي تمتدّ لتصيب جلّ مناطق العالم، مُهدِّدة بتغيير معالمه وعناصره والحياة فيه. وهذا ما يجعل الأزمة البيئيّة تستأثر منذ سنوات باهتمام العلماء والسياسيّين، ومنظّمات المجتمع المدنيّ، ووسائل الإعلام المختلفة. ويتصدّر قائمة مظاهر الأزمة البيئيّة التلوّث المتعدّد الأشكال للبيئة؛ وحدوث تغيُّرات مناخيّة غير مسبوقة تعزى إلى ظاهرة "الاحْتِباس الحراري Global Warming".

الظّاهر أنّ هذا الاختلال في توازن نظام مناخ كوكب الأرض ليس طبيعيًّا ولا عاديًّا في غالب الأحيان، وأنّ أسبابه لا ترجع إلى ظواهر الطّبيعة أو قواها، بقدر ما ترجع إلى أنشطة البشر أنفسهم، وإلى اعتماد الحضارة الصناعيّة الحديثة أساسًا على استهلاك مصادر الطّاقة العضويّة كالفحم والنّفط والغاز. وفي هذا السّياق، نتعرّف على الفلسفتين البيئيّتين البارزتين للمهتمّين بهذه الأزمة: "فلسفة بيئِيَّة ذات توجُّه إنسانيّ Humanist Ecology"، و"فلسفة بيئيّة جذريّة وعميقة Deep Ecology".

المحتويات

مقدمة: ١

أوّلًا: الأزمة البيئيّة المعاصرة: ظواهر، ومواقِف، ورُؤيةٌ عِلميَّة ١

ثانيًا: مُؤَشِّرَات جديدة على تفاقم الأزمة البيئيّة وتداعياتها ٥

1. اللّاجئون البيئيّون، مُعطى جديد في الأزمة البيئيّة ٧

٢. هل تكون التَّغيُّرات المناخيَّة سببًا لنزاعاتٍ عالميَّة في المستقبل؟ ٩

ثالثًا: الإعلام، أيُّ دورٍ في التّوعية بالأزمة البيئيّة؟ ١٠

رابعًا: نماذج من التّغطية الإعلامِيَّة للأزمة البيئيّة والنّظاهرات العَالَمِيَّة ذات الصّلة ١٢

١. مؤتمر القمّة العَالَمِيَّة للمناخ في كوبنهاغن ١٤

٢. مؤتمرا "كانكون" و"دوربان" ١٧

خامسًا: الأزمة البيئيّة و"العدالة المناخيّة" ١٨

مقدمة:

تقدم هذه الدّراسة مجموعةً من الأفكار والعناصر للتّفكير في إشكاليّة "**الأزمة البيئيّة**" التي يشهدها كوكبنا الأرض في الحقبة الحاليّة. ومعلوم أنّ الحديث عن هذه الأزمة، وعن مؤشّرات عديدة تؤكّد تفاقمها، كَثر في السّنوات الأخيرة. ولا يكاد يمضي أسبوعٌ أو شهر من دون أن تطالعنا وسائل الإعلام العالميّة بأخبار كوارث بيئيّة تقع هنا وهناك في أرجاء مختلفة من العالم؛ مُفترِضةً أنّ أسبابَها تعود إلى مُعطى رئيس هو التّلويث المتعدِّد الأشكال للبيئة؛ ممّا يترتَّبُ عنه حدوث تغيُّرات مُنَاخِيَّة غير معهودة، قد تكون ظاهرة "الاحتباس الحَرَاريّ، Global Warming" أخطرها. سينصَبُّ اهتمامنا أساسًا على المحاور التالية: نلقي الضّوء في البداية على دلالة الأزمة البيئيّة الرّاهنة وظواهرها البارزة، وما تكوَّن حولها من مَوَاقِفَ وتيَّاراتٍ فكريّة وعِلْمِيَّة حديثة. بعد ذلك، نعرض عيِّنة من المؤشّرات الجديدة على تفاقمها في الفترة الأخيرة. وفي مرحلةٍ ثالثة، نتطرَّق إلى دورِ وسائل الإعلام في توعية الرأي العام بطبيعة الأزمة البيئيّة وخطورتها، وبخلفيَّات مَوَاقِف الدّول منها، وبسُبُل التّخفيف من وطأتها. ونختم بعرض نموذجين للتّغطية الإعلامِيَّة للأزمة ولتظاهرات عَالَمِيَّة ذات صلة بها.

أوّلًا: الأزمة البيئيّة المعاصرة: ظواهر، ومواقِف، ورُؤيةٌ عِلميَّة

يَصِحُّ الحديث عن **أزمَة بيئيّة** "Ecological crisis" عندما تطرأ تغيُّراتٌ كبرى على الوسط الطبيعيّ والحيويّ الذي يعيش فيه نوعٌ أو أنواعٌ معيَّنة من الكائنات الحَيَّة، مِمَّا يهدِّد بقاءَها على قيْد الحياة. وتكون الأزمات البيئيّة شاملةً عندما تمَسُّ تأثيراتها وتداعياتها مناطق عديدة وشاسعة من الكرة الأرضيّة، مثلما يبدو أنّه حاصِل اليوم. وهي إمّا ناجِمة عن عوامِلَ طبيعيّة أو عوامِل يكون للبشر دورٌ كبير فيها. والظّاهر أنّ النوع الثاني هو الأكثرُ تواترًا في الخطابات المُتداولة حاليًّا عن الأزمة البيئيّة المعاصرة، لذا سنجعل منه مركزَ اهتمامنا.

إنّ ظواهر الأزمة البيئيّة التي يعاني منها عالمنا منذ سنوات، غَدَت جَلِيَّةً للعيان لكثرة ما تتسارع وتيرة حدوثها؛ كما أصبحت من الموضوعات المُستأثرة باهتمام وسائل الإعلام المختلفة على مدار السّنة. من تلك الظّواهر، يُذكَرُ بصفةٍ خاصّة: التّلويث المتعدّد الأشكال للبيئة (أرضًا

وجوًّا وبحرًا وسكّانًا)؛ حدوث تغيُّرات مُنَاخِيَّة غير مسبوقة مثل الاحتباس الحَرَاريّ؛ ارتفاع متزايد لمعدّل درجات الحرارة؛ الجفاف والتصحُّر؛ تسارع ذوبان الجليد في القطبين الشماليّ والجنوبيّ، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع مستوى المحيطات؛ تسارع وتيرة حدوث الأعاصير والفيضانات؛ حدوث موجات بَرْدٍ وعواصف ثلجيّة استثنائيّة، التّمادي في استغلال الموارد الطبيعيّة غير المُتجدّدة واستنزافها؛ تفاقم أزمة شحّ الموارد المائيّة على نحوٍ خطير؛ مُواصلة إتلاف الغابات وإبادتها؛ اتّساع مساحات الأراضي غير القابلة للزّراعة؛ ارتفاع نسبة انقراض كثير من الأنواع الحَيَّة؛ التّنامي الملحوظ لظاهرة الهجرة البيئيّة. ولا نذكُر هنا الكوارث البيئيّة الصناعيّة والنوويّة التي تقع بسبب حوادث بين الفترة والأخرى.

وعن مُصطَلَح "الاحْتِبَاس الحَرَاريّ" نقول إنّه يُتداول في الفكر البيئيّ المعاصر للدّلالة على ظاهرة احتباس الحرارة داخل الغلاف الجوّيّ المحيط بالأرض، وهو ما ينجم عنه ارتفاع تدريجيّ لدرجة حرارة الأرض بصورةٍ غير معتادة. وثمّة اليوم توافقٌ بين عددٍ كبير من الباحثين والسياسيّين وناشطي الحركات البيئيّة على أنّ ارتفاع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغازاتٍ صناعيّة أخرى، يُعَدُّ من الأسباب الرّئيسة في تكوُّن هذه الظّاهرة وما يترتَّب عنها. ويُعزَى هذا الارتفاع إلى كون الحضارة الصناعيّة الحديثة أصبحت تعتمد أساسًا على استهلاك مصادر الطّاقة العضويّة كالفحم والنّفط والغاز. وثمَّة تقارير عِلْمِيَّةٌ ذات مصداقيّة، أُنجِزت حديثًا على يد خبراء دوليّين في المشاكل البيئيّة، تسمح بالقول إنّ ما نشهده من اختلالٍ في توازن نظام مناخ كوكبنا الأرضيّ ليس طبيعيًّا ولا عاديًّا في غالب الأحيان، وأسبابُه لا ترجع إلى ظواهر وقوى الطّبيعة ذاتها، بقدر ما ترجع إلى أنشطة البشر وسوء تدبيرهم. وغيرُ خافٍ هنا أنّ هذه الأنشطة قد تنامت على نحوٍ مُطّرد، منذ بداية الثّورة الصناعيّة الكبرى في القرن التّاسع عشر، كما تضاعفت طوال عقود القرن العشرين. وتُسجِّل تلك التّقارير أنّ الأخطار البيئيّة النّاجمة عن مُمارسات البشر قد تخطَّت في السّنوات الأخيرة عتبة الافتراض والتوقّع، لتُصبِح واقعًا بيئيًّا اتّخذ مظاهر كَارِثِيَّة، تُرَى آثارُها الملموسة وهي تمتدّ وتنتشر، وتصيب جلّ مناطق العالم، مُهدِّدة بتغيير معالمه وعناصره والحياة فيه.

وقد ساعد ما بات العالم يُعاينُه في العقود الأخيرة القريبة من تسارُع وتيرة وقوع كوارث بيئيّة كبرى شملت مناطق عديدة من المعمورة، على تحسيس الرّأي العامّ العالميّ – بشكلٍ ملموس– بحقيقة الأزمة البيئيّة الرّاهنة وخطورتها؛ وعلى شحذ الوعي بتداعياتها المُحتملة على الحياة في كوكب الأرض، وفي النّتيجة على وجود الجنس البشريّ برمّته وعوالمه الثقافيّة والحضاريّة. وربّما كان ذلك ما أهَّل الأزمة البيئيّة لتصبح موضوعًا لنقاشات عالميّة لا تفتأ تتّسع وتتعمّق، وتقتحم ميادين الإعلام والمؤتمرات والفضاءات العموميّة ومجالات السّياسة ذاتها[1].

في خضمّ النّقاش عن أسباب الأزمة البيئيّة المُعَاصِرَة ومدى تأثيراتها، نشأت وتطوّرت تيَّارات فكريّة وعِلْمِيَّة جديدة، تولِي اهتمامًا كبيرًا لهذه الأزمة وتُنظِّر لها. وتحظىَ هذه التيَّارات حاليًّا باهتمامٍ خاصّ من وسائل الإعلام والرّأي العام العالميّ. ويمكن جمع هذه التيّارات في تيّارين رئيسين:

أ - **التيَّار الأوّل**، يُوصف عادةً بكونه "**فلسفة بيئيّة ذات توجُّه إنساني** Humanist ecology"، وهو الأكثر حضورًا وشهرةً بحسب تقديرنا. ومعروف عن هذا التيّار كونه يتبنّى أطروحة الدّفاع عن حماية البيئة، ويقوم بذلك باسم ما يعتبره مصلحة عامّة للجنس البشريّ. ويَعُدّ منظّرو هذا التيّار البشر مصدر جميع القيم، وأنّهم يمثّلون أسمى الكائنات في الطّبيعة وأرقاها؛ وأنّ الغاية الكبرى من جميع أنشطتهم وممارساتهم في الطّبيعة هي تلبيةُ حاجياتهم وتحقيق رفاهيتهم وخيرهم. ومن ثمّ فإنّ كلّ ما يوجد في الطّبيعة من عناصرَ مادّية وكائنات حيَّة هو موارد وإمكانيّات وُجدَت أساسًا لتحقيق تلك الغاية على الوجه الأكمل. بَيْدَ أنّ الحفاظ على مصالح البشريّة على نحوٍ مُستديم، يقتضي الحرصَ الكبير على حماية الطّبيعة والبيئة، وعلى حُسن تدبير مواردها. ذلك لأنّ الإفراط في هدرها وتلويث عناصرها وتدمير مقوّماتها، سيؤدّي في نهاية

[1] يُرَاجَع هنا بصفة خاصّة: تقرير "توقّعات البيئة العَالَمِيَّة (GEO4): البيئة من أجل التنمية، منشورات برنامج الأمم المتّحدة للبيئة". أكتوبر ٢٠٠٧. ويقع هذا التقرير في ٥٧٢ صفحة. يمكن الاطّلاع على النسخة العربيّة منه في الموقع التالي:

http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf

المطاف إلى كوارثَ بيئيّة عَالَمِيَّة، من المُرجَّح أن تُلحق أضرارًا كبيرةً بجميع الكائنات الحَيَّة، وفي مقدّمتها الجنس البشريّ ذاته[٢].

ب - أمّا التيَّار الثاني فيُذكَر بوصفه "**فلسفة بيئيّة جذريّة وعميقة** Deep Ecology"، نظرًا للتوجُّه المُتطرِّف الذي يطغى على خطابِه العام. فهذا الخطاب يتميّز بالنّقد الجذريّ للحداثة، وللنّظام الرأسماليّ، وللنّموذج الغربيّ للنموّ، وللحضارة التكْنولوجِيَّة. وترتكز فلسفة هذا التيّار على نظريّة **مركزيّة الإنسان في الكون** Anthropocentrism. وتُعَدُّ الطّبيعة من منظور هذا التيّار منظومةً حيويّةً من العلاقات التفاعليّة الوثيقة بين جميع مكوّناتها، وهي تتأثّر سلبًا بأنشطة البشر المُتمادية في استغلالها وهدر طاقاتها وتغيير معالمها. ومن مُسلّمات الفلسفة البيئيّة التي يتبنّاها هذا التيّار أنّ البشر أنفسهم هم مَنشَأُ ظواهر الاختلال الكبير الذي تعاني منه الطّبيعة منذ ما يزيد عن نصف قرن. ومن هنا، يدعو منظّرو هذا التيّار إلى الكَفِّ عن الاهتمام في الطّبيعة بالجنس البشريّ وحده؛ وإلى ضرورة توسيع مجال اهتمام الأخلاق البيئيّة ليشمل جميع الأجناس الحَيَّة، وجميع المكوّنات الأخرى للطّبيعة. فالجنس البشريّ لا يعدو كونه عقدةً متميِّزةً في نسيج الحياة والنّظام البيئيّ العامّ؛ لذلك وجب احترام جميع الكائناتِ الحَيَّة الأخرى التي يتعايش معها الإنسان منذ آلاف السّنين، ومراعاة حاجياتها، بل ولِمَ لا أيضًا الحديث عن حقوقها[٣].

تسود حاليًّا في الفكر البيئيّ المعاصر، وفي أوساط العلماء والباحثين المهتمّين بالأزمة البيئيّة، قناعةٌ راسخة بأنّ نشاط البشر على كوكب الأرض قد ساهم في تغيير عناصر

---

[٢] لتكوين فكرة عامّة عن هذه التيارات نقترح الرُّجُوع إلى:

مايكل زيمرمان، **الفلسفة البيئيّة: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ترجمة معين شفيق رومية، جزآن، سلسلة عالم المعرفة، العددان: ٣٣٢-٣٣٣، تشرين الأوّل / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون، ٢٠٠٦).

كذلك إلى:

- Luc Ferry, *The New Ecological Order* (Chicago: University of Chicago Press. 1995).

[٣] ظهر مُصطلَح "**الإيكولوجيا العميقة** Deep Ecology" أوّل مرّة في سنة ١٩٧٣، ضمن مقالةٍ للمفكّر النرويجيّ **أرني نيس**، (١٩١٢-٢٠٠٩، Arne Nes). لمزيد من المعلومات عن هذا التيّار البيئيّ يمكن زيارة موقع مؤسّسة الإيكولوجيا العميقة:

- Foundation for Deep Ecology : http://www.deepecology.org/

جيولوجيته تغييرًا ملموسًا، منذ قيام الثّورة الصناعيّة الكبرى. وقد صِيغَت هذه القناعة تدريجيًّا في فرضيّة عِلْمِيَّة حديثة، طوَّرها مجموعة من العلماء على رأسهم العالِم الهولندي بول كروتزين Paul Crutzen، المتخصِّص في علوم المناخ والأحوال الجوّية، والحائز على جائزة نوبل في الكيمياء. تُفيدُ هذه الفرضيّة أنّ كوكب الأرض قد دخل في بدايات حقبة جيولوجيّةٍ جديدةٍ غير مسبوقة، هي قَيْدَ التكوُّن والظّهور منذ سنة ١٩٨٥، وذلك نتيجة للتّنامي المستمرّ للنّشاط البشريّ والآثار المتراكمة للأزمة البيئيّة. وقد اقترح إطلاق اسم "**الحقبة البشريّة** The Anthropocene Epoch" عليها، لكون معظم تجلّياتها يمكن ردّها أساسًا إلى الآثار السلبيّة النّاجمة عن أنشطة البشر في الطّبيعة[٤].

ثانيًا: مُؤَشِّرَات جديدة على تفاقم الأزمة البيئيّة وتداعياتها

لعلّ أقرب الأمثلة إلينا هو الظّواهر غيرُ العاديّة التي حدثت ولا تزال تحدُث في العالم منذ سنة ٢٠١٠. وغيرُ خافٍ أنّ هذه السّنة قد تميَّزت، بصفةٍ خاصّة، بحدوث ظواهر مُنَاخِيَّة عنيفة تسبَّبت في وقوع كوارثَ بيئيّة خطيرة؛ منها فيضانات وانهيارات أرضيّة كبيرة في الصّين؛

---

[٤] مُصطَلَح: " **الأنثروبوسين** l'Anthropocène" من المُصطَلَحات الجديدة في القواميس البيئيّة المُعَاصِرَة. والمقصود به الدَّلالَة على حقبة ظهور التأثيرات البشريّة البارزة على جيولوجيّة الأرض. وقد اقترحه رسميًّا العالِم الهولندي **بول كروتزين** (Paul Crutzen-1933+) في سنة ٢٠٠٢. انظر في هذا الصدد:

Paul CRUTZEN, "Geology of Mankind", *Nature*, Vol. 415, No. 6867 (January 3, 2002), p. 23.

في السّياق نفسه، يُرَاجَع أيضًا تقرير: "هل نعيش الآن في حقبة جيولوجية جديدة: الأنثروبوسين":

"Are we now living in the Anthropocene?", *GSA Today*, Geological Society Of America, Vol. 18, No. 2 (Feb. 2008):

http://geography.lancs.ac.uk/cemp/publications/08-gsl-strat-Anthropocene.pdf

وارتفاعٌ قياسيّ لدرجة الحرارة في جميع أنحاء العالم؛ واندلاع حرائق مُهولة في روسيا، وأخيرًا وقوع فيضانات كبرى كَارِثِيَّة في باكستان. ويرى علماء مختصُّون في التَّغَيُّر المناخيّ أنّ هذه الظّواهر الاستثنائيّة هي مُؤشِّرات جديدة على أنّ التوقّعات بشأن الانحباس الحراريّ تتأكّد يومًا بعد يوم؛ وأنّ خطورة التَّغيُّرات المُنَاخيَّة في طريقها لأن تصبح واقعًا عالميًّا ملموسًا يفرض نفسه، وتعاني منه مناطق عديدة من كوكب الأرض. وهو الأمر الذي يفرض ضرورة عقد مؤتمراتٍ دوليّة مستعجلة لدراسة التغيّرات المناخيّة المتفاقمة، واتّخاذ مواقف وإجراءاتٍ مسؤولة للتّخفيف من تداعياتها. ومُفيد هنا إلقاء إطلالة سريعة على هذه الظّواهر الاستثنائيّة اعتمادًا على ما تناقلته وسائل الإعلام في شأنها آنذاك:

- عرفت أنحاء شاسعة من الصّين، نتيجة لهطول أمطار غزيرة، فيضانات عَارِمَة، وفيضاناتِ سدود، وانهياراتٍ أرضيّة. وقد قيل في شأن هذه الفيضانات إنّها الأسوأ من نوعها في الصّين خلال آخر عشر سنوات. لقد أودت هذه الظّواهر المُنَاخِيَّة القاسية حتّى الأسبوع الأوّل من آب / أغسطس ٢٠١٠ بحياة ١٠٧٢ شخصًا، وفقدان ٦١٩ آخرين، كما ألحقت أضرارًا كبيرةً بنحو ١٤٠ مليون شخص في ٢٨ مقاطعة ومنطقة في البلاد.

- في روسيا، وبحسب هيئة الأرصاد الجويّة الروسيّة، حطَّم صيف ٢٠١٠ جميع الأرقام القياسيّة في درجات الحرارة المسجّلة في مدينة موسكو منذ ١٣٠ عامًا. فمنذ نهاية شهر تمّوز / يوليو، وحتّى منتصف آب / أغسطس من السّنة نفسها، لم تنزل درجة الحرارة عن ٤٠ درجة مئويّة إلّا نادرًا. وقد تسبَّبَ ذلك في اندلاع عددٍ كبير من حرائق الغابات، إذ سُجل نحو عشرين ألفًا منها، التهمَت أكثر من سبع مئة ألف هكتار من الغابات، وامتدّت إلى حدّ تهديد منشآت عسكريّة ونوويّة في البلاد. وأثناء استعار تلك الحرائق، اجتاحت سماء موسكو أعمدةٌ وسحابات من الضّباب والدّخان الكثيف، جعلت ساكنيها على حافة الاختناق. كما ارتفع مستوى التلوُّث إلى خمسة أمثال مستوياته العاديّة في هذه المدينة. وكانت حصيلة تلك الحرائق مقتل ٥٢ شخصًا على الأقلّ وتشريد أكثر من ٣٥٠٠ آخرين.

- أمّا باكستان، فقد اجتاحتها فيضانات عَارِمَة منذ شهر تمّوز / يوليو ٢٠١٠ على إثر هطول أمطار موسميّة طوفانيّة، تُعَدّ من أسوأ الفيضانات التي عرفتها البلاد في تاريخها الحديث.

وبحسب أخصّائيّي الأمم المتّحدة، فقد تسبَّبت في أكبر كارثة إنسانيّة منذ تسونامي جنوب آسيا (٢٠٠٤)، والزّلازل التي ضربت كشمير(٢٠٠٥)، وزلزال هايتي المُدمِّر الذي عصف بالجزيرة بداية عام ٢٠١٠. لقد توسَّعت رقعة تلك الفيضانات الجارفة لتشمل خُمس أراضي باكستان تقريبًا، وأدّت إلى إخلاء العديد من المدن والقرى وإغراق أخرى بكاملها؛ وتسبّبت في موجاتٍ كبيرة من المنكوبين والنّازحين؛ وفي إلحاق خسائرَ فادحة بالمواشي وبالمحاصيل والأراضي الزراعيّة وبشبكات الطّرق والجسور. وبحسب تقديراتٍ صادرة عن الأمم المتّحدة، فقد أسفرت الفيضانات المذكورة عن مقتل أكثر من ١٦٠٠ شخص، وتشريد أربعة ملايين من السكّان، وإلحاق الضّرر بنحو ٢٠ مليون شخص. وعانى النّاجون من أوضاعٍ مأساويّة إضافيّة جرّاء نقص المساعدات، وصعوبة إيصالها، وعشوائيّة توزيعها، إضافةً إلى تلوّث مياه الشّرب وانتشار الأوبئة وارتفاع عدد الموتى من الأطفال والعجزة. إنّ فيضانات باكستان تعدّ في نظر الأمم المتّحدة أخطر أزمة إنسانيّة واجهتها هذه المُنظّمة في تاريخها، من حيث عدد المنكوبين المحتاجين للمساعدة، وكذلك من حيث اتّساع المناطق الواجب تغطيتها بعمليّات الإغاثة. وعلى الرّغم من فداحة الخسائر التي سبّبتها هذه الفيضانات، لوحِظ بُطءُ استجابة المجتمع الدوليّ آنذاك لنداءات الإغاثة والمساعدة. هل يرجع ذلك إلى شعور المانحين بالإنهاك جرّاء تعدُّد الكوارث الطبيعيّة التي شهدتها سنة ٢٠١٠، أم إلى قلقهم إزاء المصير الغامض المحتمل لأموال الدّعم والمساعدة[٥]؟

١. اللّاجئون البيئيّون، مُعطى جديد في الأزمة البيئيّة

في خضمِّ النّقاشات الدّائرة في شأن ظاهرة التَّغَيُّر المناخيّ والكوارث البيئيّة النّاجمة عنه، برَز مشكلٌ جديدٌ يُعرف الآن بمشكل "**اللّاجئين البيئيّين** *ENVIRONMENTAL REFUGEES*". ويبدو

---

[٥] جميع المعلومات الواردة في هذه الفقرة مُستمدّة من تصريحات ممثّلي الأمم المتّحدة، والتقارير الإعلاميَّة، وما نُشر في وسائل الإعلام العربيّ والعالميّ والمواقع الإلكترونيّة، حتّى نهاية شهر آب / أغسطس ٢٠١٠.

أنّ هذا المصطلح لم يجِد بعد مكانه في منظومة القوانين الدوليّة الخاصّة بحماية اللّاجئين. والمقصود به الدَّلالَة على أشخاص أو جماعات أُجبِروا على الهجرة من مناطقهم الأصليّة، إمّا موقّتًا أو بصفةٍ دائمة، بسبب كوارثَ بيئيّة طبيعيّة أو ناجمة عن نشاطات البشر، عرّضت وجودهم للخطر أو أثّرت في سبُل عيشهم المعتادة. ويعيش اللّاجئون البيئيّون حاليًّا في ظروفٍ مُزرِية في تجمّعات عشوائيّة أقيمت على عجَلٍ على هوامش بعض المدن، أو في مناطقَ خالية. وهم محرومون من أيّ حمايةٍ قانونيّة مُعترَفٍ بها، وينتشرون بصفة خاصّة في بنغلادش وسريلانكا والهند وبعض جزر المحيط الهادي، وبعض بلدان السّاحل والصّحراء في أفريقيا. وقد انضمّ إلى هؤلاء منكوبو فيضانات باكستان الجدُد، ومنكوبو الكارثة النوويّة اليابانيّة لعام ٢٠١١.

مفيدٌ التّذكيرُ هنا بأنّ التّحذيرات الأولى المتعلّقة بهذا المشكل الجديد أُطلقت في سنة ١٩٣٣، وقد أطلقها الباحث الإنكليزيّ المتخصِّص في قضايا البيئة **نورمان مايرز** Norman Myers،في دراسةٍ له تناولت ظاهرة الارتفاع الحراريّ في العالم وعلاقتها بظاهرة اللّاجئين البيئيّين. وقد قدَّر هذا الباحث آنذاك أنّ عدد اللّاجئين البيئيّين سيصل إلى ٢٥ مليونًا في حدود سنة ١٩٩٥، وأنّه مُرشّح للارتفاع إذا استمرَّت التَّغَيُّرات المُنَاخِيَّة على وتيرتها الحاليّة، من دون البحث عن حلولٍ جادّةٍ لها. واليوم، وبحسب تقديرات المفوّضيّة العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، فإنّ عدد "اللّاجئين البيئيّين" يتزايد كلّ سنة بستّة ملايين نسمة. وبحسب التقديرات الأكثر تفاؤلًا فإنّ العقود الأربعة القادمة ستشهد ارتفاع عدد المشرّدين بسبب التَّغَيُّرات المُنَاخِيَّة إلى ٢٠٠ مليون نسمة. ويُحذِّر الباحثون في هذا الميدان من أنّ السّنوات المقبلة ستعرف موجاتٍ عديدة من الهجرات البشريّة النّاجمة عن الكوارث البيئيّة، لن تكون بمنأى عن تداعياتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والأمنيّة أيّ قارّةٍ أو بلد. والظّاهر أنّ هذا المشكل لا يحظى حتّى الآن باهتمامٍ دوليٍّ واسع؛ ويكاد الاهتمام به ينحصر في نطاق زمرةٍ قليلة من الباحثين،

ومنظّماتٍ غير حكوميّة، وبعض وسائل الإعلام الجديد، الذي يؤدّي دورًا مهمًّا في هذا المجال من خلال مواقعه ومُدَوَّناته وصحفه الإلكترونيّة[٦].

٢. هل تكون التَّغيُّرات المناخيَّة سببًا لنزاعاتٍ عالميَّة في المستقبل؟

يَحُثُّنا على طرح هذا التّساؤل ما ورد في تقريرٍ عِلميّ نُشر في ألمانيا في ربيع سنة ٢٠٠٧، تحت عنوان: "**التَّغَيُّرات المُنَاخِيَّة تهديد خطير للأمن...**". ويفيدنا هذا التّقرير بأنّ استمرار التَّغَيُّرات المُنَاخِيَّة في التّدهور بالوتيرة الحاليّة، وتدفُّق موجاتٍ غير مسبوقةٍ من اللاجئين البيئيّين، ومن دون مراقبةٍ دوليّة مسؤولة، يُعدّ تهديدًا حقيقيًّا للأمن والاستقرار في عالمنا اليوم. فالكوارث الطبيعيّة النّاجمة عن ذلك ستفضي إلى حدوث اضطرابات داخليّة واسعة تهدِّد وجودَ بعض الدّول النّامية من الأساس، وتزيد عدد الدّول الفقيرة على نحوٍ مأساويّ، وتحوِّل بعضها إلى مناطقَ مهجورة. وهكذا، فإنّ تضافر العوامل المذكورة يمكن أن يكون سببًا إضافيًّا في اندلاع نزاعات

---

[٦] يُراجَع في هذا الصدد:

Norman Myers, "Environmental Refugees in a Globally Warmed World", *BioScience,* Vol. 43, No. 11 (December 1993), pp. 752–61.

Norman Myers, "Environmental Refugees : an emergent security issue", *UN Chronicle*, No. 1 (2005).

. نشرة المُفوضيّة العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، المؤرّخة في ٨ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠٠٨.

. دراسة المنظّمة الدوليّة للهجرة المنشورة في ٢٠٠٩/١٢/٩، خلال مؤتمر كوبنهاغن للتغيّر المناخيّ.

المواقع والمُدَوَّنات التالية المتخصّصة في الموضوع:

http://www.reseau-terra.eu/article688.html

http://www.refugiesclimatiques.com/

http://www.planete-urgence.org/

http://www.planetoscope.com/

http://www.environmentalrefugee.org/

http://www.climate.org/publications/environmental-refugees.html

وحروب في العديد من مناطق العالم نتيجة الخلافات على الحدود، وعلى الموارد الطبيعيّة وتوزيع حصص المياه وتقسيم الأراضي الخصبة. ويرجَّح أن تصبح التَّغيُّرات المناخيَّة غير العاديّة التي يعرفها عالمنا اليوم عاملًا جديدا لنزاعاتٍ عالميَّة سيشهدها القرن الحالي بين الدّول الفقيرة المتضرّرة والدّول الصناعيّة المتقدّمة[٧].

ثالثًا: الإعلام، أيُّ دورٍ في التّوعية بالأزمة البيئيّة؟

معروفٌ لدينا اليومَ أنّ الإعلام التقليديّ يتّخذ من الإذاعة والتلفزيون والصّحافة المكتوبة وسائط أساسيّة لنقل الخبر والمعلومات. أمّا الإعلام الجديد (New Media) فيعتمد في هذا المجال على أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتّصال، وتُعدُّ شبكة **الإنترنت** من وسائطه الرّئيسة. من مزايا الإعلام الجديد أنّه متكاملٌ وتفاعليّ، تساهم خدماتُه في سرعة انتشار الأخبار ونقل الحدث إلى العالم مع التّوثيق بالنصّ والصّوت والصّورة الحَيَّة في آنٍ واحد. وتساهم وسائله ومحتوياته الإعلامِيَّة في التّواصُل الفوريّ مع المتلقّين وفي التّوعية والتّعبئة على نطاقٍ واسع، وذلك ما يساعد في كسر الاحتكار الإعلاميّ وفضح كثير من أشكال التّعتيم. لقد أثبت هذا الإعلام –

---

[٧] انظر: "*World in Transition – Climate Change as a Security Risk*"

وهو تقرير في ٢٤٨ صفحة. وقد نُشر في برلين بألمانيا، في أيار / مايو ٢٠٠٧. ويمكن الاطّلاع عليه بالإنكليزيّة في الموقع التالي:

http://www.wbgu.de/wbgu_jg2007_engl.html

ونذكر بالمناسبة أنّ هذا التقرير قد نوقش مع تقاريرَ أخرى مماثلة في أوّل مؤتمر عالمي حول الهجرة البشريّة المرتبطة بالتَّغيُّرات المناخيَّة، وقد عُقد في مدينة **بون** بألمانيا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠٠٨.

عن الموضوع نفسه، يمكن أن يُراجع أيضًا كتاب: **حروب المناخ: لماذا يتقاتل الناس في القرن الواحد العشرين**"، للباحث الألماني هارولد فالتسر. وهو موجود بالألمانية (٢٠٠٨) والفرنسية (٢٠٠٩):

Harald Welzer, ***Les Guerres du climat : Pourquoi on tue au XXIe siècle,*** Traduit de l'allemand par Bernard Lotholary, (Paris : Gallimard, 2009).

بالملموس– أنّ شبكاتِه وقنواته تستطيع في الظّروف العَالَمِيَّة الاستثنائيّة أن تتفاعل مع الأحداث المستجدَّة على مدار السّاعة، وتنقل الأحداث أوّلًا بأوّل وفي الزّمن الحقيقيّ. وثمّة وسائط فاعلة يتميّز بها الإعلام الجديد للقيام بمهامّه، لعلّ أبرزها: التلفزيون التفاعليّ، وشبكات التّواصل الاجتماعيّ على الإنترنت، والمُدَوَّنات، والصّحف الإلكترونيّة المُتَخَصِّصَة، والرّسائل النصّيَّة القصيرة المتبادلة على الهواتف المتنقّلة.

والواقع، وكما لاحظ **مايكل هيل** مؤلّف كتاب **أثر المعلومات في المجتمع**، فقد حدث خلال السّنوات الثلاثين الأخيرة تغيير ملموس في مَوَاقِف الدّول والرّأي العام العالميّ تجاه مشاكل البيئة. فمن قبلُ، كانت هناك فئاتٌ محدودة تهتمّ بحقيقة ما يُقال عن ظاهرة التَّغَيُّرات المُنَاخِيَّة بأنّها قد أحدثت بالغلاف الجوّي وبالأرض والمحيطات وبالكائنات الحَيَّة والنّباتات، أضرارًا يصعب تداركُها. وهذا التّغيير الطّارئ على المَوَاقِف والعقليّات يُعدّ مثالًا بارزًا للأثر الواضح الذي يمكن أن تُحدثه التّوعية عن طريق نشر المعلومات العلميَّة عن الأزمة البيئيّة على نطاقٍ واسع. والواقع أنّ الانتشار الواسع والمتنوّع للمعلومات عن الأزمة البيئيّة يقوّي الشّعور بأنّ أحوال البيئة آخذةٌ في التردّي، وأنّه بات من الواجب القيام بمبادرات عاجلة ومسؤولة قبل فوات الأوان[٨].

إنّ نظرةً مستقرئةً لمَوَاقِف الإعلام التقليديّ تجاه الأزمة البيئيّة الرّاهنة وظواهرها وكوارثها، تكشف لنا عن كونها تتراوح عمومًا بين التّهميش والتّهوين من جهة والإثارة والتّهويل من جهةٍ أخرى، ونادرًا ما تتحلّى متابعاتُها بالموضوعيّة والدّقّة من حيث التمكُّن من الثقافة البيئيّة العِلْمِيَّة المتخصِّصة؛ وغالبًا ما ينتهي اهتمامُها بالأزمة عندما تتوارى الأحداث الآنيّة المثيرة. فضلًا عن ذلك، عادةً ما يكون هذا النّمط من التّناول، استجابةً لمتطلّبات السّوق الإعلاميَّة وحاجياتها، أو لما تفرضه اعتبارات الأنظمة القائمة، وضغط ذوي النّفوذ والمصالح الكبرى. ونرجِّح أنّ ذلك

---

[٨] انظر: مايكل هيل، **أثر المعلومات في المجتمع** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٤). يُرَاجَع فيه خاصّة الفصل الثاني عشر: المعلومات والبيئة. ومن مساهمات الإعلام العربيّ الجديد الجديرة بالتّنويه في مجال التعريف بالأزمة البيئيّة الراهنة، نذكر الملفّ الخاصّ الذي نشره موقع **الجزيرة. نت** في ٢٠٠٧/١٠/٠٤، عن موضوع: "التَّغَيُّرات المُنَاخِيَّة.. مخاطر وتأثيرات ". يمكن الاطّلاع عليه في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c0766593-b1a4-45e7-b512-cc2512e250be

يساهم في تضليل الجمهور وتسطيح وعيه. المفروض أن يكون للإعلام دورٌ كبير في توعية الرّأي العام بطبيعة الأزمة البيئيّة وخطورتها، وبخلفيّات مَوَاقِف الدّول منها، وسبُل التّخفيف من وطأتها، وذلك من خلال العمل على تغطيتها بموضوعيّة وبمهنيّة، والتّعريف بالخطاب العلميّ الرّزين بشأنها، وفي نهاية المطاف التّذكير باستمرارٍ بنضالات جمعيّات المجتمع المدنيّ النّشيطة في ميادين حماية البيئة، وطنيًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

في تقديرنا، يبقى الدّور الأساس للإعلام في الأزمات البيئيّة هو تيسير الوصول إلى المعرفة البيئيّة العلميَّة لأكبر عددٍ ممكن من النّاس عبر العالم؛ وكشف الحقائق والملابسات المتّصلة بالمشاكل البيئيّة وخطورتها، من خلال التّحقيقات الميدانيّة المُوَثَّقَة، والتّوعية والتّنوير عن طريق التّعريف بما هو مطلوب من الأفراد والمجتمعات المدنيّة، للمساهمة في تقليل الآثار السلبيّة التي تنجم عن هذه المشاكل؛ وهو ما من شأنه تدعيم عنصر الفاعليّة والتّفاعل والمشاركة الإيجابيّة. والحقّ أنّ بلوغ هذا الهدف يتطلَّب بالضّرورة توفير بنيات إعلام بيئيّ مُتخصِّص يستند إلى العلم والمعرفة والمعلومات، وإلى تكوين مُحرِّرين إعلاميّين متخصّصين في علم البيئة وأخلاقيّاتها وقضاياها، وإدماج مناهج دراسيّة حديثة للإعلام البيئيّ في المؤسَّسات الجامعيّة والمعاهد العليا المؤهَّلة لذلك[٩].

رابعًا: نماذج من التّغطية الإعلامِيَّة للأزمة البيئيّة والتّظاهرات العَالَمِيَّة ذات الصّلة

لعلّ الحدثَ الأكبرَ الذي تميَّز به الاحتفال باليوم العالميّ للبيئة سنة ٢٠٠٩، هو عرضُ فيلم وثائقيّ مهمّ عن الأرض والبيئة، عنوانه: "**بيتنا** Home". يتعلّق الأمر بأوّل فيلم وثائقيّ

---

[٩] عن دور الإعلام في تنمية الوعي البيئيّ يمكن مراجعة:

عبد الله بدران، "الإعلام والكوارث البيئيّة، المعالجة الإعلامِيَّة والأخطار الكبيرة"، **مجلة الكويت**، وزارة الإعلام– الكويت، العدد ٣٢١ (تمّوز / يوليو ٢٠١٠).

وأيضًا: هويدا مصطفى، "دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي، بالتطبيق على التَّغَيُّرات المُنَاخِيَّة"، ضمن أعمال ندوة الاحتفال بيوم البيئة العالميّ لسنة ٢٠٠٨. وزارة الدولة لشؤون البيئة –مصر–، القاهرة، ٢٠٠٨.

مُلتزِم بقضيّة حماية البيئة يجري عرضُه مجّانًا وعلى نطاقٍ واسع، في جميع وسائل الإعلام التقليديّ منها والجديد، في اليوم نفسه، في ١٨١ بلدًا، وبأهمّ لغات العالم. وهو فيلم حظي بتنويه كبير، وخلّف أصداء إيجابيّة قويّة، وهو في رأينا نموذجٌ رائدٌ لما يمكن أن يقوم به الإعلام الجديد في مجال التّعريف بالأزمة البيئيّة العامّة والتّوعية بأخطارها. منذ بدايته، يوجِّه الفيلم دعوةً صريحة إلى جميع المشاهدين عبر العالم، للمشاركة في رحلةٍ فريدة من نوعها عبر كوكبنا منظورًا إليه من السَّماء، ذلك لأنّ جُلَّ مشاهده التُقِطت من الجوّ، في أكثر من خمسين بلدًا في العالم، منها بلدان عربيّة: المملكة العربيّة السعوديّة؛ الإمارات العربيّة المتّحدة؛ الأردن؛ قطر؛ المغرب وموريتانيا. إنّها دعوةٌ مُلحّة إلى مُعاينة مشاهد وصور ناطقة تُعرَض أوّل مرّة، عن الأضرار الكبيرة التي ألحقتها أنشطة البشر بالبيئة، وتداعياتها على التَّغيُّرات المناخيَّة. وقد وفّق الفيلم كثيرًا في تشخيص الحالة المُقلقة التي آلت إليها الكرة الأرضيّة في عصرنا الحالي، جرّاء ممارسات الإنسان المتمادية في استنزاف الموارد الطبيعيّة والإخلال بالتّوازنات البيئيّة والبيولوجيّة.

أمّا خطاب فيلم "بيتنا"، فقد صيغ بأسلوبٍ نافذ وأخّاذ، ودُعِّمَ بمُعطيات علميَّة وإحصائيّة حديثة، وهو ما جعله ينجح كثيرًا في تبليغ مجموعة من الرّسائل المهمّة إلى الجمهور الواسع على الصّعيد العالميّ، من أهمّها أنّ كوكبنا ليس بخيرٍ وحالته في تدهور مقلق؛ وثمّة ضرورة عاجلة للحفاظ عليه لأنّه بيتنا جميعًا، وكذا حماية نظامه البيئيّ المهدَّد جديًّا بتزايد النشاطات البشريّة المهدرة والمُدمِّرة. والواجِب المُلقى اليوم على عاتق الجميع هو المساهمة في حملة التّوعية العامّة من أجل إنقاذ مصير كوكب الأرض، ومضاعفة الجهد لحماية البيئة وترشيد استغلال الموارد والثّروات الطبيعيّة واستهلاكها؛ وتغيير عادات الحياة وأنماط الاستهلاك.

ويكشف الفيلم في قسمه الأخير عن حقائقَ مزعجة تتعلّق باختلال النظام الطبيعيّ. كما يجدِّد في خاتمته التّأكيد على حقيقة أنّ البشر في العصر الحديث يتحمّلون مسؤوليةً كبرى في الإخلال بالتّناغم بين سائر مكوّنات البيئة، وما نجَم عن ذلك من عواقبَ كارِثيَّة يدفع ثمنها الأبرياء والشّعوب الفقيرة في هذا العالم. بيْد أنّه لا تزال هناك أمام البشريّة فرصٌ أخيرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ فرصة تقدَّر بعشر سنوات لتجاوز كارثة بيئيّة كونيّة لن يسلم منها أحد. وينتهي

الفيلم بالقول: لقد آن الأوان للتحرّك بسرعة للمحافظة على بقائنا وبقاء الأجيال المقبلة، فماذا نحن منتظرون[١٠]؟

١. مؤتمر القمّة العَالَمِيَّة للمناخ في كوبنهاغن

في سياق التّعريف ببعض المتابعات الإعلامِيَّة المتميّزة للمؤتمرات العالميَّة المتعلّقة بالأزمة البيئيّة، نوَدُّ في هذه الفقرة التّذكير بمؤتمر القمّة العالميَّة للمناخ في مدينة كوبنهاغن Copenhagen، عاصمة الدانمرك، من ٠٧ إلى ١٨ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠٠٩. وكان هدفُ هذا المؤتمر كما أُعلن عنه هو السّعي إلى التوصُّل لصيغة اتّفاق دوليّ جديد من أجل تعزيز المساعي المبذولة لحماية الأرض، ومُواجهة التَّغيُّر المُنَاخيّ والحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراريّ. أمّا الاتّفاق الذي كان العمل جاريًا به –نظريًّا– حتّى ذلك الوقت فهو بروتوكول كيوتو Kyoto، الموقّع في سنة ١٩٩٧، والمنتظر أن تنتهي صلاحيّته في نهاية عام ٢٠١٢.

حضر في هذا المؤتمر نحو ١٥ ألف مشاركٍ ينتمون إلى ١٩٢ دولة. وكان لمختلف وسائل الإعلام العالميّ، المسموع والمقروء والمرئيّ والإلكترونيّ، دورٌ كبير في إنجاز متابعةٍ نوعيّة لهذه القمّة، والتّوعية بأهمّيتها في ظروف أقلّ ما يمكن أن يقال عنها إنّها تميَّزت بتفاقمٍ كبيرٍ لظواهر الأزمة البيئيّة الرّاهنة. وفي هذا السّياق، وفي خطوةٍ غير مسبوقة لدعم أعمال

---

[١٠] هذا الفيلم من إخراج السينمائي الفرنسي يان أرثيس–بيرتان Yann Arthus–Bertrand، وهو مشهورٌ في ميدان إنتاج الأفلام الوثائقيّة عن الأزمة البيئيّة. عُرِض الفيلم مجانًا في نسختين: الأولى مُخصَّصة للتلفزيون والإنترنت وتستغرق ٩٠ دقيقة؛ والثانية مخصَّصة لقاعات السينما والفضاءات العامّة، وتستغرق ١٢٠ دقيقة. سبق لهذا المخرج أن أبدى إعجابه بفيلم وثائقي بيئي آخر عنوانُه: **حقيقة مزعجة** An Inconvenient Truth، من إنتاج أميركيّ (٢٠٠٦). وكان قد خلَّف بدوره تأثيرًا كبيرًا في الجمهور. يمكن مشاهدة النسخة الأصليّة والنسخة العربيّة من فيلم **بيتنا Home** مباشرةً على الموقعين التاليين:

http://www.youtube.com/watch?v=E9-k7wtS3bg

http://www.home-2009.com/fr/

المؤتمر، بادرت ستٌّ وخمسون صحيفة، ناطقة بعشرين لغة –تنتمي إلى ٤٥ دولة عبر العالم– إلى نشر افتتاحيّة مُوَحَّدة ومشتركة على صفحاتها الأولى عشيّة انعقاده. وقد شاركت في توقيع هذه الافتتاحيّة ونشرها الصّحف العربيّة التالية: النّهار اللبنانيّة؛ الشّروق المصريّة؛ *Gulf News* في دبي؛ و*Gulf Times* في قطر. وتحثّ الافتتاحيّة المطوّلة رؤساء الدّول المجتمعين في القمّة على ضرورة اتّخاذ تدابيرَ وإجراءات ملموسة وحاسمة للتصدّي لظاهرة التَّغَيُّر المناخيّ، ولمساعدة الدّول الفقيرة في مواجهة تداعيات هذه الظّاهرة، وتزويدها بالتكنولوجيا النّظيفة لاستعمالها في مجال التّنمية. كما جرى التذكير فيها من جديد بمعطياتٍ وحقائقَ عن قضيّة التَّغيُّر المناخيّ وعواقبه على الحياة على كوكب الأرض.

ونقتطف من الافتتاحيّة المذكورة هذه الفقرة الغنيّة بالدّلالات:"...إذا لم تتَّحِد دول العالم وتتَّخِذ إجراءات حاسمة، فإنّ التَّغيّر المناخيّ سيجتاح كوكبنا، ويقضي على الازدهار والأمن فيه...إنّنا ندعو ممثّلي ١٩٢ دولة المجتمعين في كوبنهاغن إلى عدم التردّد، وإلى تفادي الخلافات وتبادل الاتّهامات؛ وإلى انتهاز هذه الفرصة للتصدِّي لما يُمثّل اليوم أعظم إخفاقٍ للسّياسة في العصر الحديث. يجب ألّا تكون معركة المناخ معركةً بين العالم الغنيّ والعالم الفقير، أو بين الشّرق والغرب. فالتَّغيُّرات المناخيَّة ستصيب الجميع. لذلك، فإنّ على الجميع أن يساهم في إيجاد حلٍّ لها... إنّ السّاسة المجتمعين في كوبنهاغن توجد بين أيديهم مقاليد الحكم الذي سيصدره التاريخ على الجيل الحالي: إمّا أنّه جيل لقي التحدّي وواجهه، أو جيلٌ كان من الغباء بحيث أنّه رأى الكارثة آتيةً ولم يفعل شيئًا لتفاديها. إنّنا نهيب بجميع المشاركين أن يختاروا الموقف الصّائب..."[١١].

ساهمت وسائل الإعلام العالميَّة بفعاليّة كبيرة في نشر أخبار المؤتمر وما دار في كواليسه. كما أتاحت فرصًا عديدة للمنظّمات غير الحكوميّة وممثّلي هيئات المجتمع المدنيّ الناشطة في

---

[١١] لمزيد من التفاصيل عن الموضوع، انظر: جريدة **لوموند** *Le Monde* الفرنسيّة، وخاصّة العددَيْن الصّادرين في: ٢٠٠٩/١٢/٠٨ و٢٠٠٩/١٢/١٩.

ميادين حماية البيئة لإسماع أصواتها خلال القمّة؛ وللتّعريف ببعض عناصر الصّراع الحقيقيّ الكامنة وراء مَوَاقِف الدّول المشاركة. كما كشفت عن حقيقةِ تلكّؤ السياسيّين إزاء ظاهرة التّغَيّر المناخيّ، على الرّغم ممّا بات يحدق بكوكب الأرض من أخطارٍ وشيكة. لقد ذهبت إلى حدّ وصف معظم تصريحات الكبار من هؤلاء، في ما يتعلّق بالأزمة البيئيّة، بأنّها مداراة وتمويه فحسب. وفضلًا عن ذلك فقد تعرَّضت وسائل الإعلام بالتّفصيل لخفايا ما أصبح يُعرف اليوم بفضيحة المناخ Climategate. ويتعلّق الأمر بالنّشر العموميّ على شبكة الإنترنت لمعلومات عن الأزمة المناخيّة، يبدو أنّ مصدرها هو مراسلات خاصّة بين علماء بريطانيّين وآخرين في أوروبا والولايات المتّحدة الأميركيّة.

تتلخّص وقائع هذه الفضيحة في أنّ فريقًا من قراصنة المعلوماتيّة تمكّن قبل انعقاد المؤتمر بنحو أسبوعين من اختراق مواقع "وحدة البحث حول المناخ" Climatic Research Unit المتمركزة في إحدى الجامعات البريطانيّة، وقاموا بقرصنة ونشر مجموعةٍ منتقاة من الوثائق والمعلومات عن الأزمة البيئيّة، كان علماء المركز يتبادلونها مع زملائهم الأميركيّين والأوروبيّين عبر رسائل إلكترونيّة. والظّاهر أنّ أهمّية المعلومات المُسرَّبة تكمن في أنّها تطعن في صدقيّة كثيرٍ من البيانات المتداولة في الخطاب الحالي عن التغيّر المناخيّ والاحتباس الحراريّ، وخاصّة منها تلك الواردة في تقرير الأمم المتّحدة لعام ٢٠٠٧ الخاصّ بالاحترار العالميّ (أشرنا إليه من قبل). وفي هذا السّياق، تشير الوثائق المسرّبة إلى أنّ العلماء المعتمدين لا يستطيعون حتّى الآن إثبات فرضيّاتهم المطروحة في هذا المجال. والمرجَّح الآن أنّ الهدف من هذا التّسريب كان زرع البلبلة في أعمال المؤتمر والتّشكيك في صحّة المعلومات المعروضة في وثائقه؛ والتّأثير بذلك ما أمكن في المواقف وفي نوعيّة القرارات التي يمكن أن تتّخذ فيه، خاصّةً مواقف دولٍ كبرى معروفة بفتورها تجاه ما يُقال عن خطورة الأزمة البيئيّة، كالولايات المتّحدة الأميركيّة مثلًا.

وفي شهر تمّوز / يوليو من عام ٢٠١٠ نشرت اللّجنة المستقلّة التي كلّفت بالتّحقيق في هذه الفضيحة The Independent Climate Change Email Review تقريرًا عن نتائج بحثها

في هذه القضيّة يتكوّن من ١٦٠ صفحةً. وقد فنَّد هذا التّقرير الاتّهامات المُعلنة، وانتهى إلى أنّ الأمر يتعلّق بفضيحةٍ مفتعلة[١٢]. ولا نستغرب بعد هذا أنّه على الرّغم من كلّ هذا الاهتمام المتزايد على مستوى العالم أجمع، فإنّ البيان الختاميّ الصّادر عن هذا المؤتمر العالميّ كان دون مستوى الآمال المعقودة عليه في مجال إيجاد حلولٍ عمليّة للأزمة البيئيّة. فقد ترك البابَ مفتوحًا لعدّة تأويلات تسمح لكلّ دولة بأن تتصرّف كما تشاء، من دون أن تكون مقيَّدة بجدولٍ زمنيّ واضح لتنفيذ ما جرى إقراره، ولا بأيّ التزام حقيقيّ، ولا بعقوباتٍ معيّنة في حال الإخلال بالمسؤوليّات.

٢. مؤتمرا "كانكون" و"دوربان"

ليس ثمّة شكّ في أنّ نتائج قمّة كوبنهاغن خيّبت آمالًا كبيرةً. الأمر الذي دفع الأمم المتّحدة إلى تنظيم مؤتمرٍ دوليّ آخر، خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر إلى ١٠ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠، في المنتجع البحريّ كانكون (Cancún) في المكسيك. وكانت تأمل منه أن يُعطي دفعةً جديدةً للمفاوضات الدوليّة بشأن التّغيّرات المناخيّة. وبالفعل، عُقد هذا المؤتمر في الفترة المحدّدة. وبعد اثنيْ عشرَ يومًا من المفاوضات المكثّفة والمتوتّرة، جرت فيه المصادقة على نصّ تسوية متواضعة اقترحته المكسيك، يتضمَّن مجموعةً من الآليّات لمكافحة التغيّر المناخيّ وتداعياته، لعلّ من أهمّها:

– تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإبقاء ارتفاع درجة الحرارة في حدود ٢°.

– إنشاء صندوق أخضر للمناخ Green Climate Fund لمساعدة الدّول الفقيرة على التكيّف مع المناخ الجديد، واستعمال تكنولوجيات جديدة ملائمة.

---

[١٢] يمكن الاطّلاع على التقرير المذكور في الموقع التالي:

http://cce-review.org/pdf/FINAL%20REPORT.pdf

واللافت للانتباه حقًّا أنّ الولايات المتّحدة، والصّين، والهند، لم تخرج هذه المرّة عن الإجماع الدوليّ. بَيْدَ أنّه كالعادة، أُرجِئت المسائل الصّعبة والمحرجة إلى مؤتمرٍ لاحق، عُقد في دوربان Durban في جنوب أفريقيا في نهاية عام ٢٠١١.

وقد شاركت ١٩٤ دولة في مؤتمر دوربان، وحضره ١٣ ألف صحفيّ وإعلاميّ، جاءوا من جميع أنحاء العالم لمتابعة هذا الحدث العالميّ الكبير وتغطيته. واستمرّت أعمال المؤتمر قرابة أسبوعين (من ٢٠١١/١١/٢٨ إلى ٢٠١١/١٢/١٠). ويبدو أنّه أحيا آمالًا جديدة، وحقّق تقدّمًا ملموسًا في "خريطة الطّريق" لمكافحة التغيّرات المناخيّة. وفي نهاية المطاف، انتهى باتّفاق البلدان المشاركة على مبدأ تبنّي مشروع نصٍّ قانونيّ عامٍّ بشأن مكافحة تغيّر المناخ بحلول عام ٢٠١٥. كما اتّفقوا على ضرورة مساعدة البلدان الفقيرة على التّكيف مع بعض الآثار الوخيمة لتغيّر المناخ. وفي هذا السّياق، جرى التوصّل إلى اتّفاقٍ خاصّ بإدارة "الصّندوق الأخضر"، المخصّص لهذه الغاية، مع ترك مسألة البتّ في تفاصيل آليّات جمع هذه المساعدات معلّقة.

وفضلًا عن ذلك، تقرّر تمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى غاية نهاية سنة ٢٠١٠؛ وإلزام الدّول الصناعيّة الكبرى الملوِّثة للبيئة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأميركيّة والصّين واليابان وروسيا، باتّخاذ إجراءاتٍ كفيلة بالحدّ من انبعاثات الغازات المسبّبة لظاهرة الاحتباس الحراريّ. والأمر المؤكّد هو أنّ السّنوات المقبلة ستكون حاسمةً لإظهار مدى جدّية النّوايا الطيّبة المعلنة في هذا المؤتمر خصوصًا لدى الدّول الكبرى[١٣].

خامسًا: الأزمة البيئيّة و"العدالة المناخيّة"

نودّ هنا الإشارة باقتضابٍ إلى ظهور مصطلحٍ جديدٍ في الفكر البيئيّ المعاصر وفي قاموس مصطلحات العدالة، هو مصطلح "**العدالة المناخيّة**". ويُرادُ بهذا المصطلح اليوم التّعبير

[١٣] عن المؤتمرين المذكورين، تُراجع هنا منشورات الأمم المتّحدة وتقاريرها المتعلّقة بمؤتمرات القمّة العالميّة للتغيّرات المناخيّة لسنتي ٢٠١٠ و٢٠١١.

عن مطالب ذات طابعٍ اجتماعيّ وأخلاقيّ وحقوقيّ، تتعَيَّنُ في مستويين؛ أوّلهما ضرورة مواجهة الأضرار الكبيرة التي لحقت بالطّبيعة وبالأنظمة البيئيّة، وبالبشر وبموارد عيشهم. وهي أضرارٌ يُشار إلى أنّها ناجمة عن ظاهرة التغَيّرات المناخيّة التي يشهدها كوكب الأرض على نحوٍ متفاقم منذ عدّة عقود. وثانيهما وجوبُ الاعتراف بالدَّيْن الاجتماعيّ والتاريخيّ والبيئيّ، الذي هو بذمّة دول الشّمال إزاء دول الجنوب، وهو دَيْنٌ ناتجٌ عن قرون عديدة من النّهب والاستغلال وتلويث البيئة. وفي هذا السّياق، تجري دعوة المتسبّبين الكبار في التلوُّث العالميّ إلى تحمّل مسؤوليّاتِهم الأخلاقيّة، وإصلاح الآثار المترتّبة عن مشاريعهم التلوّثيّة[١٤].

وتنادي اليوم بضرورة تحقيق العدالة المناخيّة منظّماتٌ دوليّة مختصّة مثل "برنامج الأمم المتّحدة للبيئة"؛ وهيئات من المجتمعات المدنيّة، في طليعتها لجان أخلاقيّات حماية البيئة على المستويات الوطنيّة والدوليّة؛ وبعض أحزاب اليسار، في مقدّمتها أحزاب "الخُضر". وعادةً ما يكون التّعبير عن هذه المطالب من خلال أدبيّاتٍ مكتوبة، ومسموعة، ومرئيّة؛ فضلًا عن تظاهرات احتجاجيّة متعدّدة الأشكال، تُنظّم بصفةٍ خاصّة في مناسبات عقد مؤتمرات القمّة العالميّة للتغَيُّرات المناخيّة. وهناك تباشير باديةٌ في الأفق الآن، تبعث على الاطمئنان بأنّ مسار تحقيق فكرة "العدالة المناخيّة" قد اجتاز عتبة الطّموح وإعلان النّوايا الطيّبة، إلى مرحلة إنجاز مبادراتٍ ملموسة لإرساء أسس قانونيّة داعمة ومحقّقة للفكرة.

تتّخذ فكرة "العدالة المناخيّة" الآن تدريجيًّا مواطئَ قدمٍ لها في الخطط والبرامج والسّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لدول العالم بأسره. فإلى جانب تراكم رصيدٍ مهمٍّ من المواثيق الدوليّة والأبحاث والدّراسات عن الموضوع، توجد حاليًّا مجموعةٌ من المنظّمات المستقلّة النّاشطة في

---

[١٤] مصطلحا "**العدالة البيئيّة**" و"**العدالة المناخيّة**" هما من بين الأكثر تداولًا في الثقافة البيئيّة الغربيّة المعاصرة. وللمزيد من المعلومات عن المصطلحين المذكورين يُرَاجع:

David Schlosberg, *Defining, Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

ميدان الدّفاع عن فكرة العدالة المناخيّة. ومن الثّابت الآن أنّ المطالبة بتحقيق العدالة المناخيّة في عالم اليوم تفتح جبهةً جديدةً للنّضال الاجتماعيّ والديمقراطيّ؛ تصاغ من خلالها رؤيةٌ جديدةٌ لمستقبل البشريّة وارتباطه الوثيق بقضيّة حماية البيئة والطّبيعة؛ كما أنّها تعدّ أسلوبًا جديدًا في أدبيّات انتقاد الحداثة والعولمة؛ يتضافر فيه النّقد الاجتماعيّ والاقتصاديّ والأخلاقيّ، مع نقد مظاهر التّدهور البيئيّ العامّ الذي تتسبَّب فيه[١٥].

الآن وقد أشرفنا على نهاية هذا البحث، يجمُلُ بنا إبرازُ بعض الاستخلاصات. لقد سعينا فيه إلى تقديم مُقاربة تحليليّة للأزمة البيئيّة الرّاهنة: ظواهرها ومؤشّراتها الجديدة، والرُّؤية العلميَّة الحديثة المفسِّرة لها، ومُجمل مواقف الإعلام إزاءها. أبرزنا في البداية كيف تسارعت وتيرة حدوث كوارث بيئيّة مأساويّة خلال السّنوات الأخيرة، وقدّمنا قراءةً متأنّيَةً لمُجمَل التّقارير العلميَّة الحديثة عن التغيّرات المناخيّة المُنجزَة في الفترة نفسها، وخلصنا إلى القول إنّ هناك أزمةً بيئيّة كبيرةً واضحة المعالم يُعانِي منها كوكب الأرض؛ وهي تتعَيَّنُ أساسًا في اختلال توازن نظامه المُناخيّ اختلالًا تنجم عنه باستمرارٍ كوارث متباينة وعنيفة تفضي إلى تشريد ملايين اللّاجئين البيئيّين، وتقضي على عشرات الآلاف من الأنواع النباتيّة والحيوانيّة؛ وتساهم في تغيير معالم الكرة الأرضيّة. وبحسب القرائن المتوفّرة حتّى الآن فإنّ الكوارث البيئيّة المتكرِّر حدوثُها في طريقها لأن تصبح واقعًا عالميًّا شاملًا، تعاني منه مناطق عديدة، إلى حدّ أنّ مظاهر كثيرة من الحياة والبيئة الطبيعيّة لم يعُد أمامها إلّا انتظار معجزاتٍ كبرى من السّماء لتعود إليها الحياة من جديد.

ووقفنا في السّياق نفسه على أنّ المعلومات والمعارف عن الأزمة البيئيّة تغتني وتتعمّق عامًا بعد عام. وأنّ ثمّة رؤيةً علميّة حديثة لتفسيرها تفيد بأنّ العاملَ الحاسم في تكوُّنها وفي تداعياتها

---

[١٥] توجد حاليًّا مجموعة من المنظّمات المستقلّة الناشطة في ميدان الدفاع عن العدالة المناخيّة. منها : "مؤسّسة العدالة البيئيّة"Environmental Justice Foundation ، وهي منظّمة بيئيّة دولية يوجد مقرّها في لندن بالمملكة المتّحدة. وهناك أيضًا منظّمة "العدالة المناخيّة الآن" !Climate Justice Now، وهي شبكة عالميّة تضمّ نحو ١٦٠ منظّمةً من المجتمع المدنيّ على الصّعيد العالميّ، تناضل في الوقت ذاته من أجل العدالة الاجتماعيّة والعدالة المناخيّة. وقد أُسّست خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتّحدة عن التغيُّرات المناخيّة في مدينة بالي بإندونيسيا في نهاية سنة ٢٠٠٧. ومن مبادئها أن ليس بالإمكان الفصل بين الرهانات المناخيّة والرّهانات الاجتماعيّة في عالمنا المعاصر، وأنّ الحلّ الجذريّ للأزمة البيئيّة الراهنة يقتضي الخروج من نظام الإنتاج الرأسماليّ في شكله الحالي.

هو التّنامي المفرط لأنشطة الإنسان المسبّبة للتلوّث المتعدّد الأشكال والمفضية إلى تسارع ظاهرة الاحتباس الحراري، وهو الضريبة الباهظة الثّمن للتقدّم الذي عرفته البشريّة في العصر الحديث. لكن المشكلة هي أنّ هذه الضّريبة يؤدّيها الجميع، ويُعاني منها بشكلٍ خاصٍّ الأبرياء والشّعوب الفقيرة في هذا العالم، في حين أنّ التّقدّم حصل في دولٍ مُحدّدةٍ هي الدّول الغربيّة والولايات المتّحدة الأميركيّة. وقد لاحظنا في مرحلةٍ لاحقة أنّ التّغيير الطّارئ تدريجيًّا على المَوَاقِف والعقليّات يُعدّ مثالًا بارزًا للأثر الواضح الذي يمكن أن تُحدثه التّوعية عن طريق نشر المعلومات العلميّة عن الأزمة البيئيّة على نطاقٍ واسع.

ولا نشكّ في أنّ المعركة العلميّة والإعلاميَّة والقانونيّة والأخلاقيّة لحماية البيئة العالميَّة في جميع مستوياتها، تتّجه لأن تصبح معركة المجتمعات البشريّة كافّة في عالم اليوم. وفي انتظار الشّروع الفعليّ في تطبيق "خريطة الطّريق" نحو سلامٍ بيئيّ يعُمُّ جميع أنحاء المعمورة؛ وفي انتظار حلول عهد "الاقتصاد الأخضر" الذي طالما جرى التّبشير به في المؤتمرات العالميَّة عن البيئة والمناخ، والمنتظر منه أن يُنمّي خيال الإبداع والابتكار في مجال الطّاقة النّظيفة المتجدّدة والاستعمال الأمثل للتّكنولوجيا[١٦]... في انتظار ذلك، يبقى دائمًا أنّ ثمّة دورًا رئيسًا للإعلام بوسائطه المتعدّدة في مواكبة هذه الظّروف الاستثنائيّة. ويتمثّل في تيسير توصيل المعرفة البيئيّة العلميَّة لأكبر عددٍ ممكن من النّاس عبر العالم؛ وكشف الحقائق والملابسات المتّصلة بالمشاكل البيئيّة وخطورتها عن طريق التّحقيقات الميدانيّة المُوَثَّقَة، والمساهمة في تطوير برامج التّربية البيئيّة للمواطنين. ومن البديهي أنّ بلوغ هذه الأهداف يتطلّب بالضّرورة توفير قواعد وبنيات إعلامٍ بيئيّ مُتخصِّص ومتطوّر يستند إلى العلم والمعرفة والمعلومات. وتلوح في الأفق الآن

---

[١٦] عن مشروع "خريطة الطريق البيئيّة" نحيل إلى أعمال مؤتمر بالي بإندونيسيا:

United Nations Climate Change Conference – Bali, Indonesia, 3-14 December 2007.

وعن مشروع "الاقتصاد الأخضر"، نُحيل إلى "تقرير برنامج الأمم المتّحدة للبيئة ٢٠٠٨".

مؤشِّراتٌ مشجِّعة تُنبئ بأنّ تغيُّراتٍ من هذا الجنس بدأت تطرأ فعلًا على المشهد الإعلاميّ الجديد تجاه الأزمة البيئيّة.